

شرعياً جري ذلك صورة ما يكتب في تغيير الوقف في بعض شروطه هذه
حجة صحيحة شرعية يعرب مضمونها عن ذكر ما حضر مجلس الشرح الشريف
فلان فبسط الكلام وأوضح المرام بأنه قد كان وقف جميع ما في كتاب
وقعه من العيون والديون بشرط ما شرط لمن حاضر والممكن
وشروط كون التبدل والتغيير والتقليل والتكثير بيده ما دام
في قيد الحياة فلان جريا على موجب ذلك الشرط أحب ان تزايدت
خيراته ونضاعت حسناته و اراد ان يفعل ما يظنه أحسن
ما فعله سابقا فوقف وحل بسبب خالصه وطوبى صا دقة حجة
لله العظيم وحسنه لروح رسوله الحليم ملحقا بالوقف المزبور في ^{تفصيله}
الاولى مبلغ سبعة الاف درهم فضي مائة وعشرون بشرط ان يستعمل المبلغ
المزبور كما بشرط في وقفية السابقة ويزاد في وظيفة فلان كل يوم
كذا درهم فصار جملة وظيفة اليومية كذا درهم فصار جملة
وظيفة اليومية كذا درهم و جعل من كان متوليا عليه بأربعة دراهم
وهو فلان ناظر عليه بالوظيفة السابقة والمدينة والرجل المدعو فلان
متوليا عليه بالوظيفة السابقة بشرط الكتابة بعد فلان المدعو
فلان ونقص ما عتبره أو لا العلى في كل يوم كذا درهم وعين ذلك
الدرهم لمن كان معلما في مكتبته بشرط التعليم لولا فلان مادام
حيا ثم لمن يرى الحاكم كذا وكذا ان يتم صورة ما يكتب في اللاحق
حضر مجلس الشرح الشريف العلى احمد بن محمد المتولى على وقف المزبور
فلان الدين فبسط الكلام وأوضح المرام بان فلان الدين المذكور
لما كان وقف جميع ما في كتاب وقعه الطومار بشرط ان ما فضل
من المصارف المعينة فيه يحفظ عند المتولى ويشتري به عقار
قابل للاستئصال والاستثمار وصالح للاستئجار والاستكثار ان وجد
في محل الرواج والا اعتبار موضوع الرعنة والاستثمار وبلحق الوقف
المذكور في وثيقته السابقة من الطومار لان يكون المبتاع بدلا منه
وما حصل

وما حصل بسبب اللاحق المذكور يصرف الى تلاوة الآية الشريفة
في الموضوع المصروف في الوقفية المسفورة على الامينة المذكورة بدو
يومي بالغ ما بلغ بشرط صحيتها شرعيا وكان هو متوليا بالاقواق
المذكورة وتصرف فيها بالتولية المزبورة زمانا كان اجتمع عنده
من رواتد هاهاهنا من المصارف المعينة مبلغا قدره ثلاثون
الف درهم وتسعمائة درهم وستون درهما فضيا راجحا فلان جريا على
موجب ذلك الشرط المذكور اشترى به للوقف المزبور بالامر اللطاني
وباذن الحاكم الموقع اعلاه من فلان بن فلان وهو باع منه جميع
مستزله الكاشن بحملة فلان بقسط نظيمة الموصوفة من النخوة
الماوى على كذا وكذا الحمد ودكذا وكذا واقعه به على موجب
شرطه المذكور فصار المنزله الحمد والمزبور من جملة اوقاف
الواقف المسفورة بها وبتبعا ما بين صححين شرعيين اقرارا
صححا شرعيا مصدقا من قبلي البائع المزبور وجاها وشفاها
تحكم الحاكم المختار اليه بصحة وقفية بدل من المبلغ المار ذكره ولزوم
بقدر رعاية ما وجب مراعاته وغب ما حكم بصحة البيع المزبور
لكونه انفع للوقف الموصورة اخرى في ثبوت تغيير شرط الوقف
المجد لله رب العالمين والصلاة على سيدنا محمد افضل المرسلين
وعلى اله وصحبه اجمعين وعلى من تبهم الى يوم الدين وبعد فبذ
حجة صحيحة شرعية ووثيقة صريحة مرعية يعرب مضمونها عن
ذكر ما شهد فلان وفلان وفلان وغيرهم من الاثبات بحضور فلان
الوكيل بالتفصيل الاتي ذكره عن قبلي المدعوين فلان وفلان المتولين
على وقف المرحوم مولانا سليمان الفندي الشهودي ومضت خلافات
وفلان ابني المرحوم سليمان جلدي المرحوم الناظرين على الوقف المذكور
الثابت وكالتهم بما هو طريق الثبوت شرعا غيب الاستئثار والمدسوق
بالدعوى الصحيحة الشرعية الصادرة عن افتخار المدرسين مولانا